



فرانس للعلوم الاقتصادية والإدارية
KHAZAYIN OF ECONOMIC AND
ADMINISTRATIVE SCIENCES
ISSN: 2960-1363 (Print)
ISSN: 3007-9020 (Online)

The effect of Trade Balance on Economic Growth of Iraq

Omar Mahmood Akawee¹

Ahmed Saleh Hassan²

^{1,2} College of Administration and Economy, University of Diyala, Iraq

omareco@uodiyala.edu.iq

ahmedseco@uodiyala.edu.iq

Abstract. This research aims to test the existence of a joint integration between the trade balance and economic growth in Iraq for the period 1985-2022 using an autoregressive distributed lag model. The study results showed a direct and significant relationship between exports and economic growth, according to economic theory. The study also showed an inverse and insignificant relationship between imports and economic growth, according to economic theory. It also showed a direct and significant relationship between the trade balance and economic growth, according to economic theory. The study also recommended the need to enhance and diversify exports and reduce dependence on oil in exports. The export structure must be diversified and a group of export commodities must be introduced, by encouraging innovation and developing new industries.

Keywords: Trade balance, exports, imports, economic growth.

DOI: [10.69938/Keas.Con2.250233](https://doi.org/10.69938/Keas.Con2.250233)

أثر الميزان التجاري على النمو الاقتصادي في العراق

أ.م.د عمر محمود عكاوي

أ.م أحمد صالح حسن

كلية الادارة والاقتصاد/جامعة ديالى/ العراق

كلية الادارة والاقتصاد/جامعة ديالى/ العراق

omareco@uodiyala.edu.iq

ahmedseco@uodiyala.edu.iq

المستخلص. يهدف هذا البحث الى اختبار وجود تكامل مشترك بين الميزان التجاري على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 1985-2022 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإطاء الموزعة. واظهرت نتائج الدراسة الى وجود علاقة طردية ومعنوية بين كل من الصادرات والنمو الاقتصادي وفق منطق النظرية الاقتصادية. كما اظهرت نتائج الدراسة الى وجود علاقة عكسية وغير معنوية بين الاستيرادات والنمو الاقتصادي وفق منطق النظرية الاقتصادية. وكذلك الى وجود علاقة طردية ومعنوية بين كل من الميزان التجاري والنمو الاقتصادي وفق منطق النظرية الاقتصادية. كما اوصت الدراسة ضرورة تعزيز الصادرات وتنويعها وتقليل الاعتماد على النفط في الصادرات فيجب تنويع هيكل الصادرات ودخول مجموعة من السلعية التصديرية من خلال تشجيع الابتكار وتطوير الصناعات الجديدة.

الكلمات المفتاحية: الميزان التجاري، الصادرات، الاستيرادات، النمو الاقتصادي.

Corresponding Author: E-mail: omareco@uodiyala.edu.iq

1- المقدمة:

يعد الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الاساسية التي تعكس مستوى التبادل التجاري بين الدول وتأثيره على الاداء الاقتصادي الكلي، يمثل الميزان التجاري الفرق قيمة الصادرات والواردات، وبعد أحد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي، حيث يمكن أن يؤثر العجز أو الفائض التجاري على معدلات الاستثمار ومستويات الانتاج واستقرار العملة المحلية في ظل العولمة المتزايدة

والتغيرات الاقتصادية السريعة، وتزداد أهمية فهم العلاقة بين الميزان التجاري والنمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق تنمية مستدامة من خلال تعزيز القطاعات الإنتاجية وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. حيث تتيح هذه الدراسة فهم أعمق لتأثير السياسة الاقتصادية والنقدية على التبادل التجاري ومدى تأثيرهما على العلاقات الاقتصادية الدولية. وجاءت هذه الدراسة للتحصص وجود علاقة التوازنية طويلة الأجل بين الميزان التجاري والنمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي من خلال البيانات المنشورة على موقع البنك المركزي العراقي باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات المبطئة زمنياً (ARDL).

أولاً : مشكلة البحث :

على الرغم من الأهمية الكبيرة للميزان التجاري في تحديد الأداء الاقتصادي إلا أن هناك جدلاً واسعاً حول مدة تأثيره المباشر على النمو الاقتصادي، ففي بعض الدول يؤدي العجز التجاري إلى ضغوط تصميمية وتراجع في قيمة العملة مما قد يعيق النمو، بينما في دول أخرى قد يكون العجز التجاري ناتجاً عن استيراد السلع الرأسمالية التي تسهم في تعزيز الإنتاجية مستقبلاً بناءً على ذلك تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال التالي ما هو تأثير الميزان التجاري على النمو الاقتصادي وهل يؤثر العجز أو الفائض التجاري بشكل إيجابي أم سلبي على الأداء الاقتصادي.

ثانياً : أهمية البحث :

نكمن أهمية البحث فيما يلي :

1. تسلیط الضوء على كيفية التعامل مع العجز أو الفائض التجاري بطريقة تحقيق استقراراً اقتصادياً وتنمية مستدامة.
2. تسهم الدراسة في سد الفجوة المعرفية بين الاطر النظرية والتطبيقات العملية من خلال تقديم شاملاً يوضح كيفية تأثير الميزان التجاري على مختلف مؤشرات النمو الاقتصادي.
3. تساهم الدراسة في توضيح دور الميزان التجاري في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال تقديم رؤية واضحة لصناع القرار حول كيفية تحسين الأداء الاقتصادي من خلال السياسات التجارية.

ثالثاً : هدف البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الميزان التجاري والنمو الاقتصادي من خلال :

1. استكشاف كيفية تأثير العجز أو الفائض التجاري على الأداء الاقتصادي.
2. تحديد العوامل التي تؤثر على الميزان التجاري ومدى ارتباطهما بالنمو الاقتصادي.
3. تقديم توصيات للسياسات الاقتصادية التي يمكن أن تعزز دور الميزان التجاري في تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

رابعاً : فرضية البحث :

تطلق هذه الدراسة من الفرضية التالية (يؤثر الميزان التجاري على النمو الاقتصادي بشكل ذي دلالة احصائية حيث يمكن أن يكون الفائض التجاري محفزاً للنمو الاقتصادي بينما قد يؤدي العجز التجاري إلى تباطؤه اعتماداً على طبيعة الاقتصاد والسياسات الاقتصادية المعتمدة).

خامساً : الحدود المكانية والزمانية للبحث :

1. تمثلت الحدود المكانية للبحث في تحليل الميزان التجاري للاقتصاد العراقي.
2. المدة الزمنية للبحث محدودة بين عام (1985-2022) نظراً للبيانات المتوفرة والمنشورة من قبل البنك المركزي العراقي.

سادساً : منهجية البحث :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في التطرق إلى الإطار النظري العام ومن ثم الاعتماد على المنهج الكمي القياسي لتوضيح العلاقة بين الميزان التجاري والنمو الاقتصادي.

الدراسات السابقة :

أولاً : الدراسات العربية :

1. دراسة (سالم، 2016)

تهدف الدراسة الموسومة (دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2014) إلى صياغة نموذج قياسي يشرح العلاقة القائمة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود دلائل علاقة توازنية في المدى الطويل بين الناتج المحلي الخام وال الصادرات، فضلاً عن ذلك فإن الدراسة تكشف إلى عدم وجود أي أثر للسببية في كلا الاتجاهين.

2. دراسة (السواعي، 2015)

تهدف الدراسة الموسومة (أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن) الى دراسة العلاقة قصيرة وطويلة المدى بين تحرير التجارة والتطور المالي (الانتمان المحلي والانتمان الخاص وعرض النقد) والنمو الاقتصادي في الأردن باستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة 1992-2011 باستخدام نموذج ARDL ، وتوصلت الدراسة الى عدم وجود علاقة طويلة المدى بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتحrir التجارة والتطور المالي واظهرت تأثيراً سلبياً للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير، كذلك فإن تحرير القطاع المالي له تأثير سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل.

3. دراسة (عيادة، 2023)

تهدف الدراسة الموسومة (أثر أهم المؤشرات التجارية الخارجية على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 2000-2020) الى تحليل واقع التجارة الخارجية في ليبيا ومعرفة مساهمتها في النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة سلبية باتجاهين بين الصادرات والنمو الاقتصادي وكذلك أن الصادرات لها أثر ايجابي واضح على الناتج المحلي الإجمالي.

4. دراسة (مليود و محمد، 2015)

تهدف الدراسة الموسومة (أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013 دراسة تحليلية قياسية) الى تحليل التغيرات التي تحدث في الصادرات الجزائرية والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2013 باستخدام اختبار التكامل المشتركة واختبار السببية واختبار نموذج تصحيح الخطأ، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة سلبية معنوية بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

ثانياً: دراسات أجنبية :

1. دراسة (Mireku & et. at, 2017)

تهدف الدراسة الموسومة (Trade openness and economic growth volatility: An empirical investigation) الى معرفة تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في غانا من عام 1970 الى عام 2013 باستخدام نموذج التكامل المشترك، وتوصلت الدراسة ان تقلبات النمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير تتأثر ايجاباً بالانفتاح التجاري.

2. دراسة (Piekkola, 2018)

تهدف الدراسة الموسومة (Internationalization via export growth and specialization in Finnish regions) الى معرفة الى تأثير الانفتاح التجاري من خلال توسيع الصادرات واثره على النمو الاقتصادي وتوصلت الدراسة بان اقتصاد صغير مفتوح مثل اقتصاد فنلندا لم تسهم الصادرات في النمو الاقتصادي الامر الذي يستدعي الى سياسة صناعية جديدة لتعزيز البحث والتطوير على نطاق واسع لرفع القدرة التنافسية ونمو الصادرات الفنلندية.

3. دراسة (Abreo & et. at, 2021)

تهدف الدراسة الموسومة (The role of institutional quality in the international trade of a Latin American country: evidence from Colombian export performance) الى معرفة أهمية المؤسسات الكولومبية من حيث اداء صادراتها في ضوء الانفتاح التجاري باستخدام مجموعة البيانات اللوحية لفترة 2005-2018 ، وتوصلت الدراسة أن جودة المؤسسات تؤثر على حجم الصادرات الكولومبية

4. دراسة (Abendin & Duan, 2021)

تهدف الدراسة الموسومة (International trade and economic growth in Africa: The role of the digital economy) الى التعرف على الدور الذي يلعبه الاقتصاد الرقمي في التأثير بالتجارة الدولية واثره على النمو الاقتصادي، واظهرت النتائج أن التجارة الدولية لها اثار ايجابية على النمو الاقتصادي عند تفاعلهما مع الاقتصاد الرقمي .

5. دراسة (Mallick & Behera, 2020)

تهدف الدراسة الموسومة (Does trade openness affect economic growth in India? Evidence from threshold cointegration with asymmetric adjustment) الى التعرف هل يوجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري في الهند خلال المدة 1960-2018 باستخدام معامل تصحيح الخطأ، واظهرت النتائج الى وجود تكامل مشترك غير مماثل بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري في الهند.

6. دراسة (Blavasciunaitė & et. at, 2020)

تهدف الدراسة الموسومة (Trade Balance Effects on Economic Growth: Evidence from European Union Countries) الى دراسة تأثير الميزان التجاري على النمو الاقتصادي باستخدام طريقة المربعات الصغرى لدول الاتحاد الأوروبي الثمانية والعشرين لمدة 1998-2018، واظهرت النتائج الى تأثير سلبي ومتاخر للميزان التجاري والنمو الاقتصادي.

7. دراسة (Abdulle, 2022)

تهدف الدراسة الموسومة (The Effect of Trade Balance on Economic Growth of Somalia 1980) الى التتحقق في العلاقة بين الميزان التجاري والنمو الاقتصادي في الصومال خلال الفترة 1980-2020 باستخدام نموذج (ARDL)، واظهرت النتائج أن الميزان التجاري له علاقة سلبية كبيرة مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الصومال لمدى القصير والطويل.

1. الجانب النظري

تعد التجارة الخارجية أحد الدعامات الأساسية لللاقتصاد الوطني والعالمي في عصر العولمة، حيث أصبح التفاعل بين الدول وتبادل السلع والخدمات عاملاً أساسياً في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتربية المستدامة ومن بين أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعده على قياس هذا الأداء هو الميزان التجاري كأداة مهمة لقياس الفرق بين الصادرات والواردات مما يعكس مدى قدرة الاقتصاد على المنافسة وتحقيق التوازن في علاقته مع الدول الأخرى.

1-1. مفهوم الميزان التجاري :

يقصد بالميزان التجاري هو الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات لدولة معينة خلال فترة زمنية محددة (Daiha & et. at, 2016)، فإذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الاستيرادات فإن الميزان التجاري يعبر عن فائضاً تجارياً وعندما تكون قيمة الاستيرادات أكبر من قيمة الصادرات فإن الميزان التجاري يعبر عن عجزاً تجارياً. ويقسم الميزان التجاري إلى قسمين أساسين هما :

- **الميزان التجاري السلعي:** ويطلق عليه أيضاً ميزان التجارة المنظورة ويشمل كافة السلع التي تأخذ شكلاً مادياً ملمساً (الصادرات والاستيرادات) من السلع المادية التي تمر عبر الحدود الجمركية.
- **الميزان التجاري الخدمي:** ويطلق عليه أيضاً ميزان التجارة غير المنظورة ويشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدول مثل (النقل والسياحة والتامين) وهو جزء من الحساب الجاري.

2-1. العوامل المؤثرة في الميزان التجاري :

يتاثر الميزان التجاري بعوامل عديدة تؤثر على قيمة الصادرات والواردات لأي دولة ومن أهم هذه العوامل (Hansen & Hansen, 2014):

- أ. اسعار الصرف : يؤثر تغيرات سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية على القدرة التنافسية للصادرات واسعار الواردات، حيث سبب انخفاض قيمة العملة الى زيادة الصادرات وتقليل الواردات والعكس بالعكس.
- ب. مستوى الدخل المحلي والدولي : عندما يرتفع الدخل المحلي يرتفع الطلب على السلع المستوردة مما قد يسبب عجزاً تجارياً وبالمثل اذا ارتفع الدخل في الدول الاخرى قد يرفع الطلب على صادرات الدولة مما يحسن وضع الميزان التجاري.
- ج. التكاليف الانتاجية : تشمل تكاليف العمالة ومواد الخام والطاقة والضرائب فكلما كانت تكاليف الانتاج منخفضة سيكون منتجات الدولة رخيصة وبالتالي ستكون صادراتها أكثر قدرة على المنافسة في الاسواق العالمية.
- د. السياسات التجارية : وتمثل الضرائب الكمركية وكذلك المعايير الصحية والبيئية وكذلك اتفاقيات التجارة الحرة التي تؤثر على حجم الصادرات والاستيرادات.
- ذ. التضخم : إن ارتفاع معدلات التضخم في اقتصاد الدولة سيؤدي الى زيادة اسعار السلع والخدمات المحلية مما يقلل من قدرة الدولة على منافسة منتجاتها في الاسواق العالمية ومن ثم تزداد وارداتها وقد يسبب ذلك عجزاً في الميزان التجاري.
- ر. الوضع الاقتصادي العالمي : تؤثر الظروف الاقتصادية العالمية مثل حالات الركود والانتعاش الاقتصادي على الطلب على السلع والخدمات بين البلدان.
- ز. الاستقرار السياسي والامني : إن الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي والامني تجد صعوبة في المحافظة على تدفق صادراتها وكذلك تجد صعوبة في جذب الاستثمارات الأجنبية الى الداخل مما يؤثر سلباً على الميزان التجاري.
- س. التطور التكنولوجي والانتاجي : كلما كانت كفاءة الدولة مرتفعة في التصنيع ارتفعت قدرتها على التصدير السلع عالية الجودة وبأسعار تنافسية عالية مما يحسن وضع الميزان التجاري.

3-1. الابيات الاقتصادية (من الميركتيلية الى النظريات الحديثة):

يعد الميزان التجاري أحد المؤشرات الأساسية التي تعكس الأداء الاقتصادي للدول حيث يقيس الفرق بين قيمة الصادرات والواردات، وقد اختلفت وجهات النظر حول العلاقة بين الميزان التجاري والنمو الاقتصادي عبر العصور، مما أدى إلى ظهور العديد من النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه العلاقة وتغييرها على التنمية.

1-3-1. الفكر التجاري (الميركتيلية - Mercantilism) وعلاقته بالميزان التجاري والنمو الاقتصادي

الفكر التجاري أو الميركتيلية هو أول مذهب اقتصادي ظهر في القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر، ويركز على أن القوة الاقتصادية للدولة تعتمد على قدرتها على تحقيق فائض في الميزان التجاري باعتباره العامل الأساسي للنمو الاقتصادي وтعد الركيائز الأساسية لهذا الفكر هي زيادة الصادرات وتقليل الواردات لضمان تدفق الذهب والفضة إلى خزينة الدولة مما يزيد من الثروة الوطنية. كذلك استخدام السياسات الحمائية لحماية الإنتاج المحلي مثل الرسوم الجمركية والقيود التجارية. وتدخل الدولة القوي في الاقتصاد من خلال سياسات تجارية تحفيزية (مليود و محمد، 2015).

العلاقة بين الميزان التجاري والنمو الاقتصادي :

- اعتبر المذهب التجاري أن النمو الاقتصادي يتحقق من خلال الفائض التجاري (الميزان التجاري الموجب) يؤدي إلى تراكم الثروة ورأس المال.
- ركزت الدول على دعم الصادرات من خلال الاستعمار، مما أدى إلى استغلال الموارد في المستعمرات لتعزيز الميزان التجاري.

3-2-1. النظرية الكلاسيكية :

- نشأ الفكر الكلاسيكي في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، ويُعتبر آدم سميث ودافيد ريكاردو من أبرز رواده ومن أهم الركائز الأساسية لهذا الفكر (سعدي، 2002):
- حرية الأسواق والتجارة الدولية دون تدخل حكومي كبير.
 - الميزان التجاري لا يجب أن يكون الهدف الأساسي للدولة، بل يجب أن تركز على تحقيق أقصى إنتاجية ممكنة من خلال التخصص.

أ. نظرية الميزة المطلقة - آدم سميث

قدم آدم سميث في كتابه *ثروة الأمم* (1776) مفهوم الميزة المطلقة، حيث أشار أن التجارة الحرة تؤدي إلى كفاءة اقتصادية عالية الامر الذي يعزز النمو الاقتصادي من خلال أن الدول يجب أن تتخصص في إنتاج السلع التي يمكنها إنتاجها بكافأة أعلى مقارنة بالدول الأخرى، ثم تتبادل هذه السلع في السوق الدولية.

العلاقة بين الميزان التجاري والنمو الاقتصادي:

- زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الإيرادات الوطنية مما يعزز النمو الاقتصادي.
- الواردات ضرورية للحصول على سلع غير متاحة محلياً ولكن يجب أن تظل ضمن حدود لا تؤثر على الإنتاج المحلي.
- الفائض التجاري يعزز الاقتصاد، بينما العجز التجاري قد يؤدي إلى تباطؤ النمو.

ب. نظرية الميزة النسبية - دافيد ريكاردو

قدم دافيد ريكاردو (1817) نظرية الميزة النسبية، والتي تنص على أن الدول يجب أن تتخصص في إنتاج السلع التي يمكنها إنتاجها بتكلفة نسبية أقل مقارنة بالدول الأخرى، مما يزيد من النمو الاقتصادي حتى لو كان الميزان التجاري متبايناً.

العلاقة بين الميزان التجاري والنمو الاقتصادي:

- التجارة الحرة تؤدي إلى تخصيص أكثر كفاءة للموارد، مما يعزز النمو الاقتصادي.
- الدول التي تصدر سلعاً ذات ميزة نسبية تحصل على مكاسب اقتصادية أعلى.
- الميزان التجاري ليس بالضرورة أن يكون إيجابياً دائماً، حيث إن استيراد المواد الخام والسلع الرأسمالية يمكن أن يعزز النمو طويلاً الأجل.

جدول (1) الفرق بين الفكر الكلاسيكي والميركنتيلية فيما يخص الميزان التجاري

الفكر الكلاسيكي	الفكر التجاري (الميركنتيلية)	المقارنة
تقليل التدخل والتركيز على الأسواق الحرة وليس شرطاً، العجز قد يكون مفيداً حسب طبيعة التجارة	تدخل قوي لتحقيق فائض تجاري يجب أن يكون إيجابياً (فائض) دائماً	دور الدولة
تراكم الذهب والفضة من خلال فائض الميزان التجاري	تعزيز الانتاجية من خلال التخصص وتقسيم العمل	الميزان التجاري
التركيز على التجارة الحرة بين الدول	الحماية الكمركية والقيود على الواردات	طريقة تحقيق النمو
		السياسة التجارية

المصدر : من عمل الباحثين

3-3-2. النظرية الكينزية في الميزان التجاري والنمو الاقتصادي
يرى جون مينارد كينز أن العجز أو الفائض في الميزان التجاري له تأثير على الطلب الكلي والنتاج المحلي الإجمالي (ساحة، 2011).

العلاقة بين الميزان التجاري والنمو الاقتصادي:

- العجز التجاري الكبير قد يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي ويوثر سلباً على النمو.
- الفائض التجاري يمكن أن يعزز الطلب الكلي ويؤدي إلى زيادة الانتاج والتوظيف.
- دعم كنوز التدخل الحكومي عبر استخدام السياسة المالية والنقدية التي تساعده في موازنة العلاقة بين الميزان التجاري والنمو.

3-3-4. نظرية دورة حياة المنتج - ريموند فيرنون (1966)

تفترض هذه النظرية أن المنتجات تمر بمراحل (الابتكار، النمو، النضج، التراجع) مما يؤثر على تدفق التجارة الدولية (سالم، 2016).

العلاقة بين الميزان التجاري والنمو الاقتصادي :

- في المراحل الأولى، يكون هناك فائض تجاري مع نمو اقتصادي مرتفع بسبب ارتفاع الصادرات لأن الانتاج محصور في الدولة المبتكرة.

- في مرحلة النضج، تبدأ الدول الأخرى في إنتاج المنتج نفسه، مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات.
- في المرحلة الأخيرة، قد تتحول الدولة من مصدر إلى مستورد لنفس المنتج، بسبب انخفاض تكاليف انتاجه في دول أخرى مما قد يؤثر سلباً على الميزان التجاري والنمو

٤-٣-١. نظرية هيشر-أولين (نظريّة عوامل الإنتاج)

تفترض هذه النظرية أن الدول تصدر السلع التي تعتمد على العوامل الإنتاجية المتوفرة لديها بكثرة، وتستورد السلع التي تعتمد على العوامل النادرة فيها.

العلاقة بين الميزان التجاري والنمو الاقتصادي :

- إذا كانت الدولة تمتلك رأس مال كبير، فإنها تصدر سلعاً كثيفة رأس المال مما يعزز النمو.
- إذا كانت تعتمد على استيراد السلع الرأسمالية، فقد يؤثر ذلك على ميزانها التجاري، لكنه قد يؤدي إلى نمو مستقبلي من خلال زيادة الإنتاجية

٤-٤. مفهوم النمو الاقتصادي :

يعرف النمو الاقتصادي بأنه مجموع القيم المضافة إلى كافة وحدات الانتاج العاملة في فروع الانتاج المختلفة في اقتصاد معين. أو هو الزيادة المستدامة في الناتج المحلي الإجمالي لبلد معين في فترة معينة من الزمن (Mohamed, 2024) ويعتبر أحد أهم المؤشرات لقياس الأداء الاقتصادي ويعكس مستوى التحسن في مستوى المعيشة وزيادة الإنتاجية، ويقيس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لمعدل تغير الناتج المحلي الإجمالي.

٤-٥. العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي :

بعد النمو عملية ديناميكية تتأثر بعدد من العوامل المشابكة التي تحدد مدى قدرة الاقتصاد على تحقيق معدلات نمو مستدامة، وفيما يلي ذكر أبرز العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي.

- . الاستثمار : زيادة الاستثمارات في البنية التحتية والصناعات الإنتاجية تعزز النمو الاقتصادي.
- . الطلب الكلي : الطلب الاستهلاكي والاستثماري والإنفاق الحكومي والصادرات.
- . التقدم التكنولوجي : يساعد في تحسين الإنتاجية وتقليل التكاليف.
- . رأس المال البشري : التعليم والتدريب تساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية.
- . السياسات الاقتصادية : كالسياسة النقدية والمالية والاستثمارية.

٢. الجانب العملي

٤-١. التوصيف الدالي للنموذج :

لغرض قياس وتحليل العلاقة الدالية للنموذج يجب تحديد المتغيرات المستقلة (ال الصادرات، الواردات، الميزان التجاري) والمتغير التابع (النمو الاقتصادي) وعليه يمكن اختبار العلاقة وفق الدالة الآتية :

$$Y_i = a + b_1 x_i + u_i$$

حيث يمثل y المتغير التابع (النمو الاقتصادي) و x المتغيرات المستقلة (ال الصادرات والواردات والميزان التجاري)

٤-٢. وصف البيانات

تستخدم الدراسة البيانات المفتوحة للبنك المركزي العراقي ووزارة التخطيط العراقية، والتي غطت الأعوام من 1985 إلى 2022. وتشمل العوامل المأخوذة في الاعتبار النمو الاقتصادي معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP)، الصادرات (Expo)، والواردات (Im)، والميزان التجاري (Tb). يلخص الجدول ١ المتغيرات المستخدمة في التحقيق.

جدول (2) التوصيف الدالي للنموذج

الإشارة المتوقعة	المتغيرات التابعة والمستقلة	وحدة القياس	المتغيرات	الرمز
	متغير تابع	معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	النمو الاقتصادي	Gdp
+	متغير مستقل	ال الصادرات	ال الصادرات	Expo
-	متغير مستقل	الاستيرادات	الواردات	Im
+/-	متغير مستقل	نسبة الصادرات إلى الاستيرادات لتجنب الاشارة السالبة في حالة العجز	الميزان التجاري	Tb

الجدول من عمل الباحثين.

3-2 مواصفات النموذج

من أجل إجراء دراسة تجريبية لدراسة العلاقة بين الميزان التجاري والنمو الاقتصادي في العراق، تعتمد هذه الدراسة على مواصفات الأدبيات السابقة حول تأثير الميزان التجاري على النمو الاقتصادي. وبشكل أكثر تحديداً، تم تحديد نموذجنا الاقتصادي القياسي على النحو التالي:

$$\Delta GDP_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n \beta_1 \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=1}^n \beta_2 \Delta Expo_{t-i} + \sum_{i=1}^n \beta_3 \Delta Im_{t-i} + \sum_{i=1}^n \beta_4 \Delta Tb_{t-i} + \varepsilon_t \quad (1)$$

في المعادلة (1) يعتبر (Gdp): معدل النمو الاقتصادي، (Im): الصادرات ، (Tb) الواردات، ($Expo$) الميزان التجاري، (Δ): عامل الفرق، (α_0): المعامل الثابت، (n): الحد الأقصى للفارق الزمني، (β_1, β_2): المنحدر على المدى القصير، (λ_1, λ_2): طويل- منحدر التشغيل، (t): يشير إلى الفترة الزمنية (1985-2022)، (ε_t): مؤشر ستوكاستيك أو مصطلح الخطأ.

3. النتائج التجريبية

1-3 اختبار الاتجاه العام للبيانات

يبين الجدول (3) نتائج اختبار Dickey-Fuller لمتغيرات الدراسة للكشف عن مرتبة الاتجاه العام:
جدول (3) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)					
Null Hypothesis: the variable has a unit root					
<u>At Level</u>					
		TB	IM	EXPO	GDP
With Constant	t-Statistic	-1.8380	-1.0899	1.8660	-0.1316
	Prob.	0.3575	0.7111	0.9997	0.9391
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.9611	-2.0836	-0.5561	-2.7231
	Prob.	0.6045	0.5396	0.9757	0.2331
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.5287	-0.1487	2.6604	1.3532
	Prob.	0.4817	0.6264	0.9974	0.9535
		n0	n0	n0	n0
<u>At First Difference</u>					
		d(TB)	d(IM)	d(EXPO)	d(GDP)
With Constant	t-Statistic	-3.7216	-6.6015	-3.8590	-7.8428
	Prob.	0.0073	0.0000	0.0055	0.0000
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.9064	-6.5532	-4.5239	-7.9037
	Prob.	0.0207	0.0000	0.0048	0.0000
		**	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.7692	-6.6417	-3.5070	-7.3405
	Prob.	0.0004	0.0000	0.0009	0.0000
		***	***	***	***
<u>Notes:</u>					
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant					
b: Lag Length based on SIC					
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.					

المصدر / من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10.0
يلاحظ من الجدول أعلاه ان جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الاولى، أي غير مستقرة على مستوى السلسلة كون القيم الاحتمالية للاختبار اكبر من مستوى المعنوية (5%) وبالتالي قبول فرضية عدم القائلة بوجود جذر وحدة في السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة.

4. مراحل تدريب نموذج ARDL

1-4. اختبار معنوية معامل تصحيح الخطأ:
بين الجدول (4) نتائج تدريب معامل تصحيح الخطأ:

جدول (4) نتائج تدريب معامل تصحيح الخطأ

القرار	معنوية الاختبار	احصاء الاختبار t	تقدير المعامل	حد تصحيح الخطأ
معنوي	0.0000	-6.765657	-1.651945	

المصدر/ من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10.0

يلاحظ من الجدول أعلاه ان معامل تصحيح الخطأ سالب ومحظوظ، وهذا يعني ان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل، أي ان هناك علاقة تكامل مشتركة بين متغيرات الدراسة، أي هناك إمكانية تصحيح أخطاء الاجل القصير على المدى الطويل بوحدة الزمن.

4-2. اختبار التكامل المشتركة باستعمال منهج الحدود

يكون هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفقاً لمنهج الحدود اذا كانت قيمة F المحسوبة اكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة (PESARAN & et. at, 2001):

جدول (5) نتائج تدريب اختبار الحدود F

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship			
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)	
F-statistic k	9.950894 3	10%	2.72	3.77	Asymptotic: n=1000
		5%	3.23	4.35	
		2.5%	3.69	4.89	
		1%	4.29	5.61	
Actual Sample Size	38	Finite Sample: n=40			
		10%	2.933	4.02	
		5%	3.548	4.803	
		1%	5.018	6.61	
t-Bounds Test		Finite Sample: n=35			
		10%	2.958	4.1	
		5%	3.615	4.913	
		1%	5.198	6.845	
t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship			
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)	
t-statistic	-5.307056	10%	-2.57	-3.46	
		5%	-2.86	-3.78	
		2.5%	-3.13	-4.05	
		1%	-3.43	-4.37	

المصدر/ من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10.0

يلاحظ من الجدول أعلاه ان قيمة F المحسوبة اكبر من الحدود العليا والحدود الدنيا وتحت مستوى معنوية مختلفة وهذا يعني وجود علاقة طويلة الاجل.

3-4. الاختبارات البعيدة :

4-3-4. اختبار الارتباط الذاتي للباقي

بين الجدول التالي نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي (GERRARD & GODFREY, 1998).

جدول (6) نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.332523	Prob. F(2,18)	0.7214
Obs*R-squared	1.353959	Prob. Chi-Square(2)	0.5081

المصدر/ من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10.0

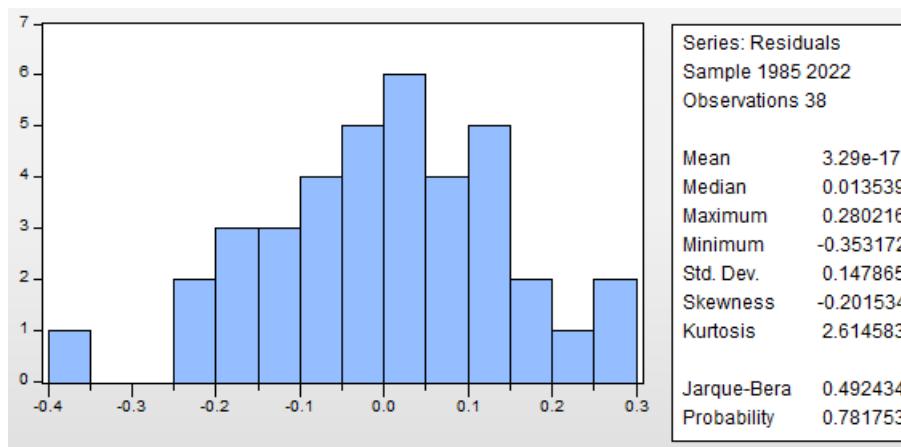
يلاحظ من الجدول أعلاه ان القيمة الاحتمالية لاختبار اكبر من مستوى معنوية 5% وبالتالي قبول فرضية عدم القائلة بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي .

4-3-2. اختبار عدم التجانس للبواقي المقدرة
يبين الجدول التالي اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لاختبار مشكلة عدم التجانس
Breusch-Pagan-Godfrey جدول (7)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.871847	Prob. F(17,20)	0.6090
Obs*R-squared	16.17434	Prob. Chi-Square(17)	0.5115
Scaled explained SS	3.617009	Prob. Chi-Square(17)	0.9997

المصدر/ من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEW 10.0
اذ يبين من الجدول أعلاه ان النموذج المقدر لا يعاني من عدم التجانس للبواقي كون القيم الاحتمالية للاختبار اكبر من مستوى المعنوية (5%) وبالتالي قبول فرضية عدم التجانس القائلة بان الأخطاء المقدرة خالية من مشكلة عدم التجانس & (GERRARD & GODFREY, 1998).

4-3-3. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي
يبين الشكل التالي اختبار جاركوا بيرا للبواقي والذي يوضح ان البواقي تتوزع طبيعيا كون القيمة الاحتمالية للاختبار والبالغة 0.781753 اكبر من مستوى المعنوية 5% .(GERRARD & GODFREY, 1998)



4-3-4. اختبار استقرارية البواقي:
يبين الشكل التالي اختبار الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي

Date: 03/20/25 Time: 02:11
Sample: 1980 2022
Included observations: 38

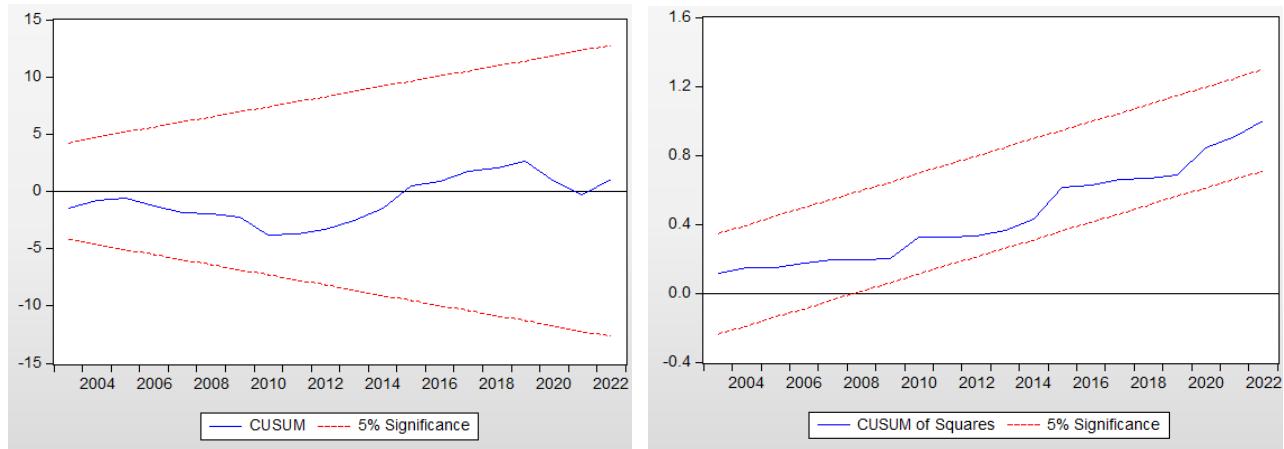
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1 -0.139	-0.139	0.7983	0.372
		2 0.056	0.038	0.9326	0.627
		3 0.110	0.125	1.4576	0.692
		4 -0.199	-0.176	3.2263	0.521
		5 -0.058	-0.127	3.3809	0.641
		6 0.037	0.027	3.4446	0.751
		7 0.071	0.146	3.6947	0.814
		8 0.009	0.016	3.6988	0.883
		9 -0.046	-0.120	3.8115	0.923
		10 -0.044	-0.096	3.9173	0.951
		11 -0.130	-0.092	4.8664	0.937
		12 -0.089	-0.073	5.3276	0.946
		13 0.120	0.110	6.2059	0.938
		14 0.019	0.052	6.2297	0.960
		15 0.045	-0.005	6.3609	0.973
		16 0.025	-0.054	6.4032	0.983

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10.0
اذ يلاحظ من الشكل أعلاه ان القيم الاحتمالية لكافة النتائج غير معنوية أي انها تقع داخل حدود الثقة وبالتالي فان الباقي تميز بالاستقرارية.

5.3-4 اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر

يتمثل اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل في خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكيلية فيها عبر الزمن، ولتحقيق ذلك يتم استخدام اختبارين هما اختبار المجموع التراكمي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات الباقي المتتابعة (CUSUMSQ) ويتحقق الاستقرار الهيكلي لمعاملات المقدرة بالنسبة لنموذج (ARDL) اذا وقع الشكل البياني لاحصائية كل من (CUSUM) (CUSUMSQ) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% ومن ثم تكون هذه المعاملات مستقرة والشكليين التاليين يبيّنان هذا الاختبار:



شكل (3) اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل
المصدر من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10.0

يلاحظ من الشكل أعلاه ان احصاء الاختبار تقع داخل حدود الثقة وبالتالي فان النموذج المقدر تميز معاملاته بالاستقرارية الهيكيلية.

6.3-4 اختبار مشكلة التوصيف :

يبين الجدول التالي نتائج اختبار Rameey RESET Test اذ يتضح من الجدول (8) ان الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة التوصيف كون القيم الاحتمالية للاختبار اكبر من مستوى المعنوية (5%) وبالتالي قبول فرضية عدم القائلة ليست هناك مشكلة التوصيف.

جدول (8) اختبار Rameey RESET Test

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: D(GDP) D(GDP(-1)) D(GDP(-2)) D(GDP(-3)) D(GDP(-4)) D(EXPO) D(EXPO(-1)) D(EXPO(-2)) D(EXPO(-3)) D(EXPO(-4)) D(IM) D(IM(-1)) D(IM(-2)) D(TB) D(TB(-1)) D(TB(-2)) D(TB(-3)) D(TB(-4)) C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
<hr/>			
t-statistic	Value 0.380522	df 19	Probability 0.7078
F-statistic	0.144797	(1, 19)	0.7078
<hr/>			
F-test summary:			
Test SSR	Sum of Sq. 0.006118	df 1	Mean Squares 0.006118
Restricted SSR	0.808965	20	0.040448
Unrestricted SSR	0.802847	19	0.042255

المصدر من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10.0

4- تفسير النموذج المقدر في الاجل الطويل
جدول (9) نتائج العلاقة طويلة الاجل

Levels Equation Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXPO)	0.784510	0.197994	3.962296	0.0008
D(IM)	-0.137624	0.088623	-1.552925	0.1361
D(TB)	0.957734	0.448140	2.137130	0.0451
$EC = D(GDP) - (0.7845*D(EXPO) - 0.1376*D(IM) + 0.9577*D(TB))$				

يلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

- بالنسبة للمتغير المستقل الصادرات Expo فقد اظهرت نتائج الدراسة الى وجود علاقة طردية قوية ومحضنة احصائية، موافق لمنطق النظرية الاقتصادية فان زيادة هذا المتغير بنسبة 100% تؤدي الى زيادة في المتغير التابع النمو الاقتصادي بنسبة 78.451% وذلك لقوة تأثير الصادرات الذي تعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي نتيجة ارتفاع الطلب على المنتجات المحلية في الاسواق العالمية، كما تحفز الصادرات الاستثمار وتتوسيع النشاط الاقتصادي من خلال زيادة ارباح الشركات.
- بالنسبة للمتغير المستقل الواردات Im فقد اظهرت نتائج الدراسة الى وجود علاقة عكسية بينها وبين النمو الاقتصادي وفق منطق النظرية الاقتصادية لكن تأثيرها ضعيف جداً، حيث تشير الزيادة في هذا المتغير بنسبة 100% تؤدي الى انخفاض في النمو الاقتصادي بنسبة 13.76% وذلك بسبب أن ارتفاع الواردات تؤدي الى تدهور النمو الاقتصادي بسبب انخفاض الطلب على المنتجات المحلية.
- بالنسبة للمتغير المستقل الميزان التجاري Tb فقد اظهرت نتائج الدراسة الى وجود علاقة طردية قوية ومحضنة احصائية، وفق منطق النظرية الاقتصادية فان زيادة هذا المتغير بنسبة 100% تؤدي الى زيادة في المتغير التابع النمو الاقتصادي بنسبة 95.77% وذلك عندما يكون الميزان التجاري موجباً، أي الصادرات أكبر من الواردات فهذا يساهم في دخول عملة أجنبية للبلاد زيادة في الدخل القومي وارتفاع النمو الاقتصادي.

الاستنتاجات :

- اظهرت نتائج الدراسة الى وجود علاقة طردية ومحضنة بين المتغير المستقل الصادرات والمتغير التابع النمو الاقتصادي وفق منطق النظرية الاقتصادية.
- اظهرت نتائج الدراسة الى وجود علاقة عكسية وغير محضنة بين المتغير المستقل الواردات والمتغير التابع النمو الاقتصادي وفق منطق النظرية الاقتصادية.
- اظهرت نتائج الدراسة الى وجود علاقة طردية ومحضنة بين المتغير المستقل الميزان التجاري والمتغير التابع النمو الاقتصادي وفق منطق النظرية الاقتصادية.
- اظهرت نتائج الدراسة بوجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الاجل من خلال اختبار (F) ومعامل تصحيح الخطأ.

الوصيات :

- ضرورة تعزيز الصادرات وتتنوعها وتقليل الاعتماد على النفط في الصادرات فيجب تنويع هيكل الصادرات وادخال مجموعة من السلعية التصديرية من خلال تشجيع الابتكار وتطوير الصناعات الجديدة.
- دعم القطاعات الانتاجية ذات القدرة التنافسية في الاسواق العالمية من خلال تطوير البنية التحتية الصناعية والزراعية لتحسين جودة المنتجات المحلية ورفع تنافسيتها في الاسواق العالمية.
- العمل على ضبط الواردات وتشجيع الصناعة المحلية لإحلال الواردات لاسيما السلع التي يمكن انتاجها محلياً.
- وضع سياسة تجارية متوازنة تدعم الصادرات وتحد من العجز التجاري لضمان استقرار اقتصادي طويل الاجل.
- دعم رأس المال البشري من خلال تدريب وتأهيل الكوادر العاملة في القطاعات الصناعية والتجارية لزيادة الانتاجية.

المراجع العربية

- التجاني بن سالم. (2016). دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2014. ورقلة: جامعة قاصدي مرداح.

2. أمال احمد لبو عبودة. (2023). أثر أهم مؤشرات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 2000-2020. مجلة جامعة بنیولید للعلوم الإنسانية والتطبيقية.
3. بورحطة ميلود، و بوطوبة محمد. (2015). أثر الصادرات على النم الاقتصادى فى الجزائر خلال الفترة 1990-2013 دراسة تحليلية قياسية. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.
4. خالد محمد السواعي. (2015). أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي : دراسة حالة الاردن. المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، 1(2).
5. مصطفى بن ساحة. (2011). أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المرسّمات الصغيرة والمتوسطة. المركز الجامعي بغرداية.
6. وصف سعدي. (2002). تنمية الصادرات والنحو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات. مجلة الباحث(العدد 1).

7. Abdulle, A. A. (2022). The Effect of Trade Balance on Economic Growth of Somalia (1980 - 2020). International Journal of Scientific Research and Management (IJSRM), Issue 01.
8. Abendin, S., & Duan, P. (2021, Apr 14). International trade and economic growth in Africa: The role of the digital economy. Cogent Economics & Finance.
9. Abreo, C., & .et .at. (2021). The role of institutional quality in the international trade of a Latin American country: evidence from Colombian export performance. Journal of Economic Structures.
10. Blavasciunaite, D., & .et .at. (2020, July). Trade Balance Effects on Economic Growth: Evidence from European Union Countries. Economies.
11. Daiha, K. d., & .et .at. (2016). Enzyme technology in Brazil: trade balance and research community. Brazilian Journal of Science and Technology.
12. GERRARD, W. J., & GODFREY, L. G. (1998, March). DIAGNOSTIC CHECKS FOR SINGLE-EQUATION ERROR-CORRECTION AND LAG MODELS. The Manchester School, Vol 66(No. 2).
13. Hansen, J. D., & Hansen, M. (2014, Jun 03). Are the Current Account Deficits in the Baltic States Sustainable? Baltic Journal of Economics.
14. Mallick, L., & Behera, S. R. (2020, Jun 25). Does trade openness affect economic growth in India? Evidence from threshold cointegration with asymmetric adjustment. Cogent Economics & Finance.
15. Mireku, K., & .et .at. (2017, Oct 19). Trade openness and economic growth volatility: An empirical investigation. Cogent Economics & Finance.
16. Mohamed, A. A. (2024). Economic growth and unemployment nexus: empirical test of Okun's law in Somalia. Journal of Economic Structures.
17. PESARAN, M. H., & .et .at. (2001). BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS OF LEVEL RELATIONSHIPS. JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRICS.
18. Piekkola, H. (2018, Sep 13.). Internationalization via export growth and specialization in Finnish regions. Cogent Economics & Finance.